CDL-UD(2019)026
Or. Ar

EUROPEAN COMMISSION FOR DEMOCRACY THROUGH LAW
(VENICE COMMISSION)

in co-operation with

THE PRIME MINISTRY OF JORDAN / INSTITUTIONAL PERFORMANCE AND POLICY DEPARTMENT

AND

THE GENERAL PERSONNEL COUNCIL OF PALESTINE[1]

10th Regional seminar for senior public officials

UniDem Med

"LEADING INNOVATION IN THE CIVIL SERVICE: FROM RULE OF LAW STANDARDS TO LEADERSHIP"

W Hotel
Amman, Jordan

4 – 6 November 2019

PUBLIC ADMINISTRATION MODERNISATION AND RULE OF LAW PRINCIPLES

NATIONAL EXPERIENCE - ALGERIA

Mr Belkacem BOUCHEMAL

(Director General, Directorate General of the Civil Service, Algeria)

Ensuring Sustainable Democratic Governance and Human Rights in the Southern Mediterranean
Funded by the European Union and the Council of Europe
Implemented by the Council of Europe

[1] This designation shall not be construed as recognition of a State of Palestine and is without prejudice to the individual positions of Council of Europe and European Union member States on this issue.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزير الاول
المديرية العامة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري

الملتقى الجهوي للإطارات العليا للإدارة

عمان الاردن

4 -6 نوفمبر 2019

مداخلة السيد بلقاسم بوشمال

المدير العام للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري

بسم الله الرحمان الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم

-معالي الوزراء.
-السيدة رئيسة اللجنة المحترمة.
-السيدات والسادة الخبراء.
- سيداتي سادتي.

بداية يسعدني بمناسبة هذا الملتقى، أن اتقدم بجزيل الشكر إلى سلطات المملكة الأردنية الهاشمية، على تشريفنا بدعوتنا للمشاركة في هذا اللقاء الهام وعلى حسن الاستقبال والحفاوة التي لاقيناها منذ وصولنا إلى ارض المملكة.

كما اتوجه بالشكر الخاص، إلى مسؤولي لجنة البندقية التابعة لمجلس اوروبا وإلى ديوان الموظفين العام في دولة فلسطين الشقيقة، على هذه المبادرة الحسنة في تنظيم هذا الملتقى الجهوي، حول موضوع " تطوير الإبداع في الخدمة العمومية من دولة القانون إلى القيادة" وهو موضوع من مواضيع الساعة وذلك لما له من تأثير على الإدارة ودورها في تطوير المجتمع وازدهاره.
وبالفعل فإن الادارة العمومية او الخدمة المدنية أو الوظيفة العمومية، كما تسمى عندنا في بلدان المغرب العربي وفي بعض البلدان الأخرى، تعتبر اليوم الأداة المفضلة لتحضير السياسات العامة للدولة وفي تنفيذها في ان واحد.

ومن هذا المنظور، فإن الإدارة العمومية، هي بمثابة الركيزة الأساسية التي تعبر الدولة من خلالها، على وجه الخصوص، عن:
- دورها كسلطة عمومية؛
- قدرتها على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها في كل الظروف وفي كل الأوقات.

وفي هذا الشأن، فإن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها العولمة، أظهرت قيم ومفاهيم جديدة مرتبطة بدولة الحق والقانون، وحقوق الإنسان، وبالحريات الجماعية والفردية، وهي القيم والمفاهيم التي أصبحت اليوم، (وكما أكدت ذلك السيدة Herdis g النائب الأول لرئيسة لجنة البندقية)، من مميزات ومن خصائص الدولة العصرية، وهو الامر الذي يفرض إعادة النظر ومراجعة كلية في التصورات والمفاهيم التقليدية التي كانت سائدة، لاسيما فيما يخص دور الدولة وطرق ووسائل تدخلها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد سياسة اقتصاد السوق و بروز فاعلين جدد في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكريس حريات جديدة مرتبطة بالمواطنة، وحدوث ثورة حقيقية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كل هذه العوامل، أدت إلى إحداث تحولات عميقة داخل الدولة وفي مختلف أوساط المجتمع.

وبطبيعة الحال، فقد نجم عن هذه التحولات انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على جهاز الدولة، وعلى وجه الخصوص، وبالدرجة الأولى، على الإدارة العمومية، كونها الجهاز التنفيذي للسياسات العامة والأداة المفضلة لتواصل الدولة بالمجتمع.

وفي ضوء التحولات التي تحمل في طياتها التقدم والعصرنة، شرعت الجزائر منذ سنين عدة في سلسلة من الإصلاحات الشاملة مست كل قطاعات نشاط الدولة.

وفي هذا الإطار، فقد شكلت عدة لجان وطنية للإصلاحات، أهمها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية واللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، واللجنة الوطنية لإصلاح مهام وهياكل الدولة.

وفي هذا السياق، وفيما يخص الدولة عامة والإدارة العمومية خاصة، فقد خلصت اللجنة المكلفة بإصلاح مهام وهياكل الدولة، إلى عدة نتائج واقتراحات ترمي في مجملها إلى توفير الظروف والمناخ الضروريين لتجسيد الدولة المعاصرة، وهي دولة الحق والقانون.

وقد تمثلت هذه الاقتراحات أساسا في تكريس المبادئ الجوهرية التالية:

- إعادة تحديد مهام وهياكل الدولة على كل المستويات؛ مع وضع آليات للتنسيق بينها في إطار الانسجام والتكامل في الصلاحيات.
- تركيز صلاحيات الإدارة على الوظائف الاساسية للدولة المعاصرة وتخليها عن التدخل والتسيير المباشرين للشأن العام.
- تكريس قواعد الحوكمة في تسيير الشأن العام.
- تفتح الإدارة على حقائق محيطها وذلك حتى تتمكن من التكيف مع هذه الحقائق والتصدي للتحديات التي تواجه هذا المحيط.
- تدعيم لا مركزية تسيير الشأن العام وترسيخ الديمقراطية التشاركية والمسؤولية المحلية.
- تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، من خلال إضافة الطابع الأخلاقي على تسيير الشأن العام، والشفافية في اتخاذ قراراتها، ومساواة المواطنين امام القانون وحياد الإدارة في التعامل معهم.

وفي ضوء هذه الاقتراحات تمت مراجعة المنظومة القانونية التي تحكم مستخدمي الوظيفة العمومية، إذ تم اعتماد قانون جديد في هذا المجال، وهو القانون رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي يهدف أساسا

إلى خلق إدارة أكثر مهنية واحترافية، فعالة، ناجعة، قريبة من المواطن وحريصة على الاستجابة لمتطلباته وتطلعاته وذلك من خلال وضع الاطر والأدوات القانونية اللازمة لتوفير المناخ الملائم للموظفين وللقيادات الإدارية من تأدية المهام المنوطة بهم على احسن وجه، وهذا ما يمكنهم من دون شك، من تفجير طاقاتهم الفردية والجماعية ويبعث فيهم روح المبادرة والابتكار والتنافس المشروع وكذا الشعور بالاعتزاز والافتخار للانتماء إلى الإدارة العمومية وخدمة المجتمع.

وهذا ما يؤدي لا محالة إلى تحسين نوعية خدمات الإدارة العمومية و من ثمة تحسين صورتها في المجتمع.

وتتمثل هذه الأطر والادوات أساسا في:

1-وضع إطار قانوني للتوظيف والترقية الوظيفية، قائم على الشفافية والتأهيل والاستحقاق الشخصي والكفاءة وحدها لا على المحاباة والمعارف...

2-تحديد المهام الوظيفة تحديدا دقيقا، مما يضفي الشفافية على كيفية تأدية هذه المهام وتحديد المسؤوليات المترتبة عليها.

3-وضع نظام تحفيزي يشجع القدرات والمهارات الشخصية للموظف.

4-تكريس أدوات عصرية لتسيير الموارد البشرية للإدارة العمومية وضمان تثمينها (التسيير التدقيقي، الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمالية، التكوين وتحسين المستوى، تعزيز التشاور والحوار في قطاع الوظيفة العمومية وضمان مساواة الموظفين في الحقوق والواجبات...)

ومما لاشك فيه أن هذه الاطر والادوات من شانها بعث ثقافة وظيفية وأخلاقيات مهنية جديدة، يتعين على الموظف التشبع بها وذلك لتمكينه من التصدي، بحزم وقناعة للأمراض والآفات التي تنخر الإدارة كالرشوة والمحسوبية والمحاباة والتعسف في استعمال الحق، وهي الآفات التي تعرقل برامج التغيير والبرامج الإصلاحية للدولة، والتي لم تكن لتظهر، لو ان الموظف تشبع بما فيه الكفاية بمبادئ واخلاقيات الوظيفة العمومية.

لذا، فإن الموظف، وبحكم حساسية المهام المنوطة به، تقع على عاتقه عدة التزامات تفرض عليه التحلي بجملة من التصرفات الأساسية، التي ينبغي أن تطبع سلوكه العام تجاه

الإدارة واتجاه المواطن في آن واحد، مثل الصدق والنزاهة في تأدية المهام والاستقامة في التصرف وروح المسؤولية، وواجب التحفظ، وواجب الإخلاص والتفاني في تأدية العمل وواجب الحياد في التعامل مع المواطن.

ومن البديهي، أن تشبع الموظف بأخلاقيات المهنية هذه، يكون اكثر عمقا وترسيخا إذا وجد هذا الموظف القدوة في رؤسائه ومسؤوليه السلميين (وهذا ما اكده الأستاذ خوليو Julio من قبل في مداخلته).

ومن هذا المنطلق، (وكما جاء في مداخلة الأستاذة Spanou)، فلابد من تأطير الموظفين والكوادر الإدارية بمجموعة من القواعد والضوابط التي تمليها مقتضيات ومتطلبات دولة القانون، سالفة الذكر، والتي ستفرز لا محالة، ثقافة جماعية مشتركة بين المواطن والموظف تجاه الشأن العام.

وفي هذا الإطار، وبالنسبة للموظف وبالإضافة إلى الاطر والادوات المذكورة أعلاه، التي تمت الإشارة إليه سابقا، والتي من شأنها توفير المناخ الملائم لبعث ثقافة إدارية ووظيفية قائمة على مبادئ النزاهة والإخلاص في ممارسة المهام، فإن التكوين المتواصل والتدريب المستمر للموظفين وللكوادر الإدارية، يعتبر الاداة الناجعة لضمان تشبع بالأخلاقيات المهنية، وهي الأخلاقيات التي ستمكنهم من تأدية مهامهم بكل ثقة وطمأنينة، في إطار القانون فقط، دون اي اعتبار آخر، وهذا ما سيؤدي بكل تأكيد، إلى تدعيم دولة القانون وسيادة القانون في المجتمع.

سيداتي، سادتي

تلكم هي بعض الأفكار حول « تطوير الإبداع في الخدمة العمومية من دولة القانون إلى القيادة» والتي ارتأيت طرحها في لقائنا هذا. ملتمسا منكم العذر عن الإيجاز في عرضها إذ أن هذا الموضوع واعتبارا لأهميته وتشعبه لا يمكن تناوله بصفة وافية وكاملة في مثل هذه المناسبات. إلا أنني على يقين أن تواجدنا اليوم سيسمح لنا تبادل تجاربنا وخبراتنا في هذا المجال، بغية تعزيز وتطوير قطاع «الادارة العمومية» في بلداننا خدمة لشعوبنا.

وشكرا